الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي
دورة افتراضية، 24–27 أيار/ مايو 2021

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

C-I/142/DR.rev-1
8 آذار/ مارس 2021

اللجنة الدائمة
للسلم والأمن الدوليين

الاستراتيجيات البرلمانية لتعزيز السلم والأمن
إزاء التهديدات والصراعات الناتجة عن
الكوارث المرتبطة بالمناخ وعواقبها

مشروع قرار مقدم من قبل المقررين
السيدة ك. روث (ألمانيا) والسيد و. سو (السنغال)
والسيد س. ساماراسينغهي (سريلانكا)

إنّ الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي،

1) *إذ تشير* إلى اتفاق باريس لعام 2015، بما في ذلك أهدافه لتعزيز الاستجابة العالمية لتغير المناخ وتعزيز القدرة على التكيف وزيادة المرونة وتقليل التعرض لتغير المناخ؛ وإلى نتائج مؤتمرات تغير المناخ في مراكش (COP 22) وبون (COP 23) وكاتوفيتشي (COP 24) ومدريد (COP 25) وقرارات الاتحاد البرلماني الدولي للاجتماعات البرلمانية المعنية في مراكش وبون وكراكوف،

2) *و إذ تشير أيضاً* إلى قرارات الاتحاد البرلماني الدولي: *دور البرلمانات في ضمان التنمية المستدامة من خلال إدارة الموارد الطبيعية والإنتاج الزراعي والتغيير الديمغرافي* (المعتمد في الجمعية العامة الـ 124 للاتحاد

البرلماني الدولي، بنما، نيسان/ أبريل 2011)، *نحو تنمية قادرة على مواجهة المخاطر: النظر في الاتجاهات الديمغرافية والقيود الطبيعية* (المعتمد في الجمعية العامة الـ 130 للاتحاد البرلماني الدولي، جنيف، آذار/ مارس 2014)، *الحفاظ على السلم كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة* (اعتمد في الجمعية العامة الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي، جنيف، آذار/ مارس 2018)، إعلان هانوي: *أهداف التنمية المستدامة: تحويل الأقوال إلى أفعال* (الجمعية العامة الـ 132 للاتحاد البرلماني الدولي، هانوي، نيسان/ أبريل 2015)، *والتصدي لتغير المناخ* (الجمعية العامة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي، بلغراد، تشرين الأول/ أكتوبر 2019)،

3) *وإذ تسترشد* بخطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة (SDGs)، التي تؤكد أن سياسة المناخ والتنمية المستدامة والحدّ من الفقر، والسلم العالمي كلها مرتبطة ببعضها ارتباطاً وثيقاً،

4) *وإذ تضع في اعتبارها* قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والبيانات الرئاسية لمجلس الأمن التي تتناول الآثار السلبية لتغير المناخ على الاستقرار والسلم والأمن الدوليين، مثل قرارات مجلس الأمن ذوات الأرقام 2349 (2017) و2408 (2018) و2423 (2018)، 2429 (2018) و2431 (2018) و2457 (2019)،

5) *وإذ تضع في اعتبارها أيضاً* قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1325 (2000) و2467 (2019) اللذين يبرزان تأثير الحرب والصراعات والنزوح على المرأة، فضلاً عن تعزيز دور المرأة في إدارة النزاعات ومشاركة المرأة في قضايا السلم والأمن؛ وقرار مجلس الأمن رقم 2250 (2015) الذي يسلط الضوء على أهمية زيادة تمثيل الشباب في صنع القرار بشأن قضايا السلم والأمن،

6) *وإذ تشير* إلى اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1996 بشأن حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية وإطار سنداي لعام 2015 للحدّ من مخاطر الكوارث، والتي توفر أساساً هاماً للتنمية المستدامة المستجيبة والمنخفضة الكربون،

7) *وإذ ترحب* بالمشاركة المستمرة للمجتمع الدولي في العديد من المبادرات العالمية للتصدي لتغير المناخ، مثل قمة الأمم المتحدة للعمل المناخي في أيلول/ سبتمبر 2019، وقمة الطموح المناخي في كانون الأول/ ديسمبر 2020، وقمة التكيف مع المناخ في كانون الثاني/ يناير 2021، والتي أدت إلى إقرار الدول وتوسيع نطاق أهداف خفض الانبعاثات، وعرض العديد من الفرص للوقاية والتخفيف وبناء القدرة على الصمود والتكيف من خلال مساهمات الحكومات الوطنية والمقاطعات والمدن والقرى والشركات التجارية والمؤسسات المالية والمجتمع المدني،

8) *وإذ تشير* إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وما تلاه من اتفاقيات وبروتوكولات حقوق الإنسان الملزمة؛ وإذ ترحب بمناقشة تغير المناخ باعتباره تهديداً عالمياً سريع النمو لحقوق الإنسان والسلم في الدورة الـ 42 لمجلس حقوق الإنسان في أيلول/ سبتمبر 2019،

9) *وإذ تؤكد* على التوصيات الواردة في خطة عام 2015 لحماية الأشخاص المشردين عبر الحدود في سياق الكوارث وتغير المناخ التي ينفذها المنتدى المعني بالنزوح بسبب الكوارث، والذي يعمل على تعزيز إدارة مخاطر النزوح الناجم عن الكوارث، فضلاً عن توفير حماية أفضل للأشخاص النازحين عبر الحدود في سياق الكوارث، بما في ذلك الكوارث المرتبطة بالمناخ،

10) *وإذ تلاحظ* بأنّ العالم سيواجه تحديات غير مسبوقة وعمليات لا رجعة فيها، بما في ذلك عبور ما يسمى بنقاط التحول، مع ارتفاع درجة الحرارة بما يتجاوز 1.5 درجة مئوية، على النحو المشار إليه في التقرير الخاص الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ لعام 2018،

11) *وإذ تشير* إلى أن الموارد الطبيعية، مثل المياه والأرض، تشكل سبل عيش للمليارات من الأفراد، والسيادة الغذائية، والرفاه، والهوية، وبالتالي، فإن المشاركة العامة الشاملة، والحوار والتعاون هي أساس إدارة الموارد الطبيعية العادلة والسلمية،

12) *وإذ يساورها القلق* إزاء التهديد الملموس للوجود والأمن البشري بسبب تغير المناخ، والذي يؤثر سلباً على السلم والاستقرار العالميين؛ وإذ تشعر بالقلق بشكل خاص بشأن العواقب الوخيمة لارتفاع

مستوى سطح البحر والجفاف والتصحر وتدهور الأراضي وفقدان البنية التحتية وانعدام الأمن الغذائي وزيادة ندرة الموارد الطبيعية، بما في ذلك المياه، والخسائر والأضرار غير الاقتصادية؛ وتشعر بالقلق إزاء النزوح الجديد و/ أو المكثف وحركات المهاجرين مع تزايد هذه الظواهر أصبحت أجزاء من العالم غير صالحة للسكن؛ كما تهتم بالتأثيرات وخاصة على الشباب ومستقبلهم،

13) *وإذ يساورها بالغ القلق* إزاء الآثار الخاصة لتغير المناخ على الأفراد والجماعات الذين يعيشون في أوضاع هشة بالفعل، ولا سيما النساء والأطفال فضلاً عن اللاجئين والمشردين بمن فيهم المشردون داخلياً؛ وإذ تسلط الضوء على أن الأشخاص النازحين لأسباب بيئية، أو بسبب الكوارث أو الآثار السلبية لتغير المناخ، لا يستفيدون بحد ذاتهم من أي وضع رسمي للاجئين ولا من الحماية الدولية التي تمنحها اتفاقية اللاجئين لعام 1951؛ وإذ يساورها القلق أيضاً من أن التوترات والكوارث المتعلقة بالمناخ قد تؤدي إلى زيادة التهميش والتمييز وسوء المعاملة، بما في ذلك زيادة العنف الجنسي والجندري المرتكب بشكل رئيسي ضد المرأة،

14) *وإذ تدرك* التأثير السلبي لتغير المناخ على الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة وكذلك الصراعات المتعلقة بتوزيع الدخل في جميع أنحاء العالم؛ وإذ تسلط الضوء على أنه من خلال هذه الآثار السلبية على الأمن البشري، ينبغي اعتبار تغير المناخ "عاملاً مضاعفاً للمخاطر" له القدرة على تضخيم التوترات الاجتماعية القائمة– خاصةً عندما تكون هياكل الحوكمة ضعيفة بالفعل؛ وتذكر بأن الآثار السلبية طويلة المدى لتغير المناخ قد تؤدي إلى زيادة التوترات السياسية، داخل وخارج الحدود الوطنية؛ وإذ تشير إلى أن المجتمعات الهشة، بما في ذلك المجتمعات المبتلاة بالنزاعات، تميل إلى أن تكون لديها قدرات تكيف أضعف مع تغير المناخ مقارنة بغيرها، وأنها تفتقر إلى القدرة على المساهمة من جانبها في التخفيف من آثار تغير المناخ بشكل فعّال،

15) *وإذ يساورها القلق* من أن هذه الآثار وغيرها من الآثار على الأمن البشري مثل زيادة انعدام الأمن الغذائي والمائي قد تؤدي إلى تفاقم المخاطر الحالية وتخلق مخاطر إضافية على الأمن الوطني والإقليمي والدولي، كما يساورها قلق بالغ من أن تتضرر أكثر أجزاء العالم ضعفاً بشكل خاص من كل من أزمة المناخ ووباء الفيروس التاجي، أزمة تفاقم أزمة أخرى،

16) *وإذ تأخذ في الاعتبار* أن الوصول إلى الموارد والوسائل اللازمة للتعامل مع حالات التغير الهائل مثل أزمة المناخ تعوقه أشكال التمييز والضعف القائمة على أساس الجندر أو العرق أو الاثنية أو الدين أو الانتماء السياسي أو غير السياسي أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الملكية أو المولد أو أي وضع آخر، والامكانية، والأصل، والعمر، والتقاليد، وسوء المعاملة المؤسساتية، وكلها يمكن أن تتقاطع وتتحد، ويجب أن تؤخذ في الاعتبار على النحو الواجب في مفاهيم بناء السلم وإدارة الصراع وكذلك استراتيجيات المرونة التكيف،

17) *وإذ تؤكد* أن السياسة تحدد العمل المناخي المستدام على المدى الطويل، وهذا هو السبب في أنّ مسؤولية خلق انتقال عادل من خلال سياسات مستدامة للمناخ لا يمكن تحويلها إلى الأفراد وخياراتهم الفردية كمستهلكين، غالباً على الأقل،

1. *تدعو* إلى اتخاذ إجراءات فورية ومتعددة الأطراف للتصدي لتغير المناخ والتخفيف من آثاره على الاستقرار والأمن الدوليين بنفس إلحاح مكافحة وباء فيروس كورونا؛ وبالتالي تدعو جميع البرلمانات إلى تسريع وتسهيل التصديق على اتفاقية باريس وتنفيذها القائم على حقوق الإنسان في بلدانهم؛

2. *تدعو* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي وحكوماتها إلى الاستثمار في برامج التنمية المقاومة للمناخ مع التركيز على أهداف التنمية المستدامة 1 (القضاء على الفقر)، و2 (الأمن الغذائي)، و3 (الصحة)، و4 (التعليم)، و5 (المساواة بين الرجل والمرأة – الجندرية) و6 (المياه والصرف الصحي) و7 (الطاقة المعقولة والنظيفة) و8 (العمل اللائق و11 (المجتمعات القادرة على المواجهة) و13 (العمل المناخي) و16 (السلم والعدالة والمؤسسات القوية)؛

3. *ترحب* بالالتزامات الوطنية العديدة والمتنوعة لمعالجة العلاقة بين المناخ والأمن، وحصر تغير المناخ، والتصدي للتهديدات الأمنية الناجمة عن المناخ من خلال التخفيف وبناء القدرة على التكيف والمواجهة؛ وتشدد على أن التدابير تميل إلى أن تكون أكثر حساسية للنزاع في حالة إشراك كل من الرجال والنساء، وكذلك الفئات المهمشة والضعيفة؛

4. *تدعو* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي إلى تشجيع حكوماتهم على الانضمام إلى مجموعة الأصدقاء المعنية بالمناخ والأمن التي أنشأتها ناورو وألمانيا، والمكونة من أكثر من 50 دولة، ودعمها، والتي تعمل على ضمان أن ينظر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في العلاقة بين المناخ والأمن في جميع قراراتها حتى يكون المجتمع الدولي مستعداً قبل اندلاع النزاعات أو تصعيدها، حيثما يهدد تغير المناخ السلم والأمن؛

5. *تشجع* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي على الانخراط في منع نشوب النزاعات المدنية، وترسيخ تحليل المخاطر والتنبؤات في سياساتها، مع التركيز بشكل خاص على نقاط التحول المتعلقة بالأمن في سياق تغير المناخ استناداً إلى جملة أمور منها مؤشرات حقوق الإنسان مثل حدوث العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجندر؛

6. *تؤكد* الحاجة إلى تعزيز البحث وجمع البيانات وتحليل المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ، بما في ذلك التشرد الناجم عن الكوارث السريعة والبطيئة الظهور في سياق تغير المناخ، من أجل التأهب لتحديات المستقبل ووضع استراتيجيات وقائية؛

7. *تدعو* البرلمانات إلى تعزيز قدرات الإدارة المحلية والمجتمعية وقدرات التكيف من أجل تجنب انتهاكات حقوق الإنسان وزعزعة استقرار المناطق الفرعية أو الدول نتيجة لتغير المناخ؛

8. *تشجع* البرلمانات على اعتماد تشريعات تمكينية تتجاوب مع المناخ تراعي نوع الجندر والنزاعات، بما في ذلك قوانين الميزنة (عملية وضع الموازنة) الرئيسة، والتي تهدف إلى النهوض بأهداف التنمية المستدامة، والحفاظ على جداول أعمال السلم، وضمان إبراز العلاقة بين المناخ والأمن بانتظام في مناقشاتها البرلمانية؛ في هذا السياق، ضمان أن يتم تقييم جميع جهود بناء السلم والتنمية لحساسية المناخ لتقليل الآثار المستقبلية المزعزعة للاستقرار لتغير المناخ على الأمن والازدهار؛ وعلى العكس من ذلك، فإن برامج واستراتيجيات التخفيف من حدة تأثير المناخ والتكيف معه حساسة للنزاع ومصممة لتحقيق أقصى قدر من التآزر في بناء السلم؛

9. *تدعو* الحكومات إلى اتخاذ تدابير ملموسة للتخفيف من مخاطر المناخ وتعزيز القدرة على مواجهة تغير المناخ، مع إسناد هذه التدابير إلى مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة؛ وفي هذا السياق، تدعو الحكومات والبرلمانات إلى دعم البلدان المتضررة من الكوارث المتعلقة بالمناخ وتقديم المساعدة المالية والفنية والمتعلقة ببناء القدرات، ولا سيما من الاقتصادات ذات الدخل المرتفع إلى الاقتصادات المتوسطة والمنخفضة الدخل، لمساعدة الأخيرة في التكيف مع تغير المناخ، بناءً على مبدأ "الملوث يدفع"، لتقاسم التكاليف بشكل أكثر إنصافاً بين البلدان الأكثر مسؤولية، والبلدان الأكثر تضرراً من آثار انبعاثات الكربون التاريخية والحالية؛

10. *تدعو* البرلمانات إلى مساءلة حكوماتها عن تحقيق التقدم المطلوب في التصدي للكوارث المتعلقة بالمناخ والمخاطر الأمنية، وتحث حكوماتها على معالجة فجوات التمويل للأنشطة التي تعالج عواقب تغير المناخ واتخاذ تدابير تكيفية لتجهيز منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى والدول والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة للتعامل مع التغييرات التي تلوح في الأفق فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتشرد وزيادة مخاطر الكوارث؛

11. *تدعو* البرلمانات أيضاً إلى رصد التخفيف من آثار تغير المناخ وعمليات التكيف معه بما يتماشى مع الالتزامات المتعهد بها بموجب اتفاق باريس؛ وتعزيز الحوكمة القوية لمخاطر الكوارث لمساعدة جميع أصحاب المصلحة في التنسيق على المستوى المجتمعي والإقليمي والوطني من أجل إدارة الكوارث والمخاطر المتعلقة بالمناخ والحد منها؛ وتسهيل إدارة الكوارث على المدى القصير وكذلك التمويل طويل الأجل لدعم البنية التحتية المادية الموجهة نحو القدرة على التكيف والحلول القائمة على النظام البيئي؛ ومراقبة مالية الدولة بشكل فعال من خلال ضمان الشفافية الكاملة للانفاق؛

12. *تحث* البرلمانات على اتخاذ إجراءات لتعزيز فهمنا المشترك للمخاطر والتهديدات المتعلقة بالمناخ؛ والتأكد من تنفيذ البرامج التعليمية المناسبة وإدراجها في المناهج الدراسية؛ وابتكار أنظمة إنذار مبكر يسهل الوصول إليها؛

13. *تدعو* البرلمانات إلى دراسة جميع وسائل تعزيز صمود الأشخاص المتضررين من تغير المناخ؛ وتطوير آليات تكيف وطنية شاملة مراعية للمنظور الجندري من خلال إشراك المرأة بشكل كامل في تصميم وتنفيذ مثل هذه الآليات؛ لتعزيز الحد من مخاطر الكوارث والوقاية منها؛ وتعزيز التأهب للكوارث؛

14. *تحث* البرلمانات على تعزيز وزيادة التمويل الإنساني الذي يمكن التنبؤ به والمتعدد السنوات وغير المخصص والتعاوني والمرن، بما في ذلك التمويل المخصص للتشرد في حالات الكوارث؛ وربط العمل الإنساني والتنمية والسلم بآثار تغير المناخ؛ وتمكين المعونة الانتقالية من تغطية الاحتياجات العاجلة وإمكانية وجود سياسة إعادة بناء أقوى وأسرع وأكثر شمولاً، وفقاً لنهج "إعادة البناء بشكل أفضل"؛

15. *تدعو* البرلمانات إلى الشراكة مع المجتمع المدني بطريقة منتظمة ومتسقة من أجل تعزيز الإرادة السياسية لمعالجة العلاقة بين المناخ والأمن بطريقة بنّاءة وتشاركية واستشرافية؛ كما تدعو بشكل خاص جميع البرلمانيين إلى الانخراط في حوار مع الشباب، لأنهم المجموعة الرئيسة لمواجهة عواقب تغير المناخ؛

16. *تشجع* الحكومات على تقديم الدعم الكامل للأفرقة العاملة الدولية المعنية بالتشرد بسبب الكوارث المتصلة بالمناخ والهجرة؛ وتنفيذ توصيات فريق عمل آلية وارسو الدولية المعني بالتشرد ضمن هيكل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛

17. *تدعو* البرلمانات إلى السماح بالهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية التي يقررها المصير لمن يضطرون إلى مغادرة ديارهم نتيجة لتغير المناخ؛ وتمكين النقل المخطط لهم والكرامة وتقرير إعادة التوطين بأنفسهم؛

18. *تشجع* الحكومات والبرلمانات على التنفيذ الكامل لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن التشرد الداخلي؛ وتعزيز الحقوق والاتفاقيات المحلية بشأن تنقل العمال المهاجرين والبدو والرعاة؛ وتنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية؛

19. *تشجع* أيضاً الحكومات على التفكير في مفهوم "جوازات السفر المناخية" التي من شأنها أن تسمح للأشخاص المهددين بالوجود جراء آثار تغير المناخ وليس لديهم خيار سوى مغادرة أوطانهم لممارسة تقرير المصير عند اتخاذ قرار بشأن خياراتهم للهجرة؛ والتمتع بإمكانية الدخول والاستقرار في البلدان الآمنة؛ وفي هذا السياق، النظر في منح حق الوصول الكامل إلى الحقوق المدنية للمهاجرين الذين يُتوقع أو يتبع زوال إقليم بلدهم بالكامل، بحكم الواقع أو بحكم القانون؛

20. *تدعو* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي إلى الاستفادة من حقها في التحدث أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة لطلب تتبع وضع التشرد والهجرة في سياق تغير المناخ وكذلك بشأن تنفيذ الاتفاقات العالمية بشأن الهجرة واللاجئين؛

21. *توصي* بأن تتفق جميع الدول المعنية على موقف موحد لفرض حظر على تصدير الأسلحة إلى الجهات الفاعلة في الدول التي تعاني من انعدام الأمن والهشاشة والنزاعات– بما في ذلك ما ينجم عن الكوارث المتعلقة بالمناخ؛

22. *تشجع* الحكومات على إدراج التخفيف من المخاطر الأمنية المتعلقة بتغير المناخ في جميع المجالات التشغيلية لبناء السلم، بما في ذلك عمليات الإنذار المبكر والوساطة ودعم السلم؛ وتمكين منظومة الأمم المتحدة من التعرف بشكل أفضل على الروابط بين المناخ

والأمن، وتقييمها والعمل على أساسها؛ ودعوة مجلس الأمن الدولي إلى الاعتراف بالتهديد الذي تشكله المخاطر المرتبطة بالمناخ على السلم والأمن الدوليين؛ ودعم آلية أمن المناخ التابعة للأمم المتحدة المنشأة حديثاً (في تسهيل إنشاء ونشر تقييمات كافية للمخاطر واستراتيجيات إدارة المخاطر من قبل الجهات الفاعلة ذات الصلة في الأمم المتحدة)؛

23. *ترحب*، في هذا الصدد، بالمبادرات الملموسة لتعزيز القدرات في الميدان، أي بتعيين أول مستشار لشؤون المناخ والأمن في بعثة الأمم المتحدة في الصومال؛

24. *تذكر* جميع الدول بأن حماية المناخ الطموحة، وبناء القدرة على التكيف، والسلوك الحكيم الذي يضع البشر واحتياجاتهم في صميم جميع الاعتبارات السياسية شرط أساسي ليس فقط لتحقيق العدالة المناخية، ولكن أيضا لمتابعة خطة السلم المستدام؛

25. *تشجع* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي على إنشاء "برلمانات مناخية" إقليمية أو تكثيفها واتباع أمثلة المبادرات في آسيا (بنغلادش والصين والهند) وأمريكا اللاتينية (الإكوادور وبوليفيا وبيرو وشيلي) والشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الأردن والمغرب وتونس)، وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (بنين، وكوت ديفوار، والكونغو، والسنغال وتنزانيا، وكذلك التعاون مع البرلمان الإفريقي) وأوروبا (داخل البرلمان الأوروبي) بهدف تثقيف وتمكين البرلمانيين في هذا السياق؛

26. *تحث* البرلمانات على اعتماد خطط عمل وطنية وتنفيذها ورصدها بما يتماشى مع الالتزامات التي تم التعهد بها بموجب اتفاق باريس، ومن ثم وضع استراتيجيات تستعد لمواجهة التحديات والتهديدات والصراعات المذكورة أعلاه والناجمة عن الكوارث المتعلقة بالمناخ وعواقبها.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

142nd IPU ASSEMBLY
Virtual session, 24-27 May 2021

Standing Committee on
Peace and International Security

C-I/142/DR.rev-1
8 March 2021

Parliamentary strategies to strengthen peace and security against threats and conflicts resulting from climate-related disasters and their consequences

***Draft resolution* submitted by the co-Rapporteurs**
Ms. C. Roth (Germany), Mr. Y. Sow (Senegal) and
Mr. S. Samarasinghe (Sri Lanka)

The 142nd Assembly of the Inter-Parliamentary Union,

(1) *Recalling* the 2015 Paris Agreement, including its goals to strengthen the global response to climate change and to enhance adaptive capacity, increase resilience and reduce vulnerability to climate change; the outcomes of the Climate Change Conferences in Marrakesh (COP 22), Bonn (COP 23), Katowice (COP 24) and Madrid (COP 25) and the IPU resolutions of the corresponding Parliamentary Meetings in Marrakesh, Bonn and Krakow,

(2) *Recalling also* the IPU resolutions *The role of parliaments in ensuring sustainable development through the management of natural resources, agricultural production and demographic change* (adopted at the 124th IPU Assembly, Panama, April 2011), *Towards risk-resilient development: Taking into consideration demographic trends and natural constraints* (adopted at the 130th IPU Assembly, Geneva, March 2014), *Sustaining peace as a vehicle for achieving sustainable development* (adopted at the 138th IPU Assembly, Geneva, March 2018), the Hanoi Declaration: *The Sustainable Development Goals: Turning Words into Action* (132nd IPU Assembly, Hanoi, April 2015), and *Addressing climate change* (141st IPU Assembly, Belgrade, October 2019),

(3) *Guided by* the UN 2030 Agenda for Sustainable Development and the Sustainable Development Goals (SDGs), which emphasize that climate policy, sustainable development, poverty reduction and universal peace are all inextricably linked,

(4) *Mindful of* UN Security Council (UNSC) resolutions and UNSC presidential statements addressing the adverse effects of climate change on international stability, peace and security, such as UNSC Resolutions 2349 (2017), 2408 (2018), 2423 (2018), 2429 (2018), 2431 (2018), and 2457 (2019),

(5) *Mindful also of* UNSC Resolutions 1325 (2000) and 2467 (2019) highlighting the impact on women of war, conflicts and displacement as well as strengthening the role of women in conflict management and women's involvement in peace and security issues; and of UNSC Resolution 2250 (2015) highlighting the importance of increasing representation of youth in decision-making on peace and security issues,

(6) *Recalling* the 1996 UN Convention on the Protection and Use of Transboundary Watercourses and International Lakes and the 2015 Sendai Framework for Disaster Risk Reduction, which provide an important foundation for sustainable, low-carbon, resilient development,

(7) *Welcoming* the international community's continuing engagement in numerous global initiatives to address climate change, such as the UN Climate Action Summit in September 2019, the Climate Ambition Summit in December 2020, and the Climate Adaptation Summit in January 2021, which have led to States' affirmation and extension of emission reduction targets, and have showcased the many opportunities for prevention, mitigation, resilience-building and adaptation through the contributions of national governments, provinces, cities and villages, business corporations, financial institutions and civil society,

(8) *Recalling* the Universal Declaration of Human Rights as well as subsequent binding human rights agreements and protocols; and welcoming the discussion of climate change as a rapidly growing, global threat to human rights and to peace at the 42nd session of the Human Rights Council in September 2019,

(9) *Emphasizing* the recommendations of the 2015 Agenda for the Protection of Cross-Border Displaced Persons in the Context of Disaster and Climate Change being implemented by the Platform on Disaster Displacement, which works towards strengthening the management of disaster displacement risks as well as better protection for people displaced across borders in the context of disasters, including climate-related disasters,

(10) *Noting* that the world would face unprecedented challenges and irreversible processes, including the crossing of so-called tipping points, with a temperature rise beyond 1.5 degrees Celsius, as referred to in the 2018 special report of the Intergovernmental Panel on Climate Change,

(11) *Recalling* that natural resources, such as water and land, shape billions of people's livelihoods, food sovereignty, well-being and identity, and that, therefore, inclusive public participation, dialogue and cooperation are key to equitable and peaceful natural-resource management,

(12) *Concerned about* the concrete and existential threat to humanity and human security caused by climate change, which adversely affects global peace and stability; concerned particularly about the severe consequences of sea level rise, drought, desertification, land degradation, loss of infrastructure, food insecurity, an increasing scarcity of natural resources, including water, and non-economic loss and damages; concerned about new and/or intensified displacement and migrant movements as these phenomena increase and parts of the world become uninhabitable; and concerned about the effects in particular on young people and their future,

(13) *Gravely concerned about* the particular effects of climate change on individuals and groups in already vulnerable situations, mainly women and children as well as refugees, displaced people including internally displaced people; highlighting that people displaced for environmental reasons, by disasters or adverse effects of climate change, do not benefit per se from any official refugee status nor from international protection granted by the 1951 Refugee Convention; and concerned also that climate-related tensions and disasters may lead to heightened marginalization, discrimination and abuse, including an increase in sexual and gender-based violence perpetrated mainly against women,

(14) *Aware of* the adverse effect of climate change on existing economic, social and political imbalances as well as distributional conflicts throughout the world; highlighting that, through these negative impacts on human security, climate change should be regarded as a "risk multiplier" with the ability to amplify existing social tensions – especially when governance structures are already weak; recalling that the negative long-term implications of climate change may lead to an increase in political tensions, both within and beyond national borders; noting that fragile societies, including societies plagued by conflict, tend to have weaker adaptation capacities to climate change than others, and that they lack the capacity to contribute for their part to climate change mitigation effectively,

(15) *Concerned* that these and other human security impacts such as heightened food and water insecurity may exacerbate existing and create additional risks to national, regional and international security, and gravely concerned that the most vulnerable parts of the world are particularly hit by both the climate crisis and the coronavirus pandemic, with one crisis exacerbating the other,

(16) *Bearing in mind* that access to the resources and means required to cope with situations of dramatic change such as the climate crisis is structurally obstructed by existing forms of discrimination and vulnerability based on gender, race, ethnicity, religion, political or other affiliation, national or social origin, property, birth or other status, ability, indigeneity, age, tradition and institutional mistreatment, all of which can intersect and combine and should be duly considered in concepts of peacebuilding and conflict management as well as resilience and adaptation strategies,

(17) *Stressing* that politics determine long-term sustainable climate action, which is why the responsibility to create a just transition through climate-sustainable policies cannot be shifted onto individuals and their individual choices as consumers, at least not predominantly,

1. *Calls for* immediate and multilateral action to address climate change and mitigate its effects on international stability and security with the same urgency as the fight against the coronavirus pandemic; and therefore calls on all parliaments to expedite and facilitate the ratification and human-rights based implementation of the Paris Agreement in their respective countries;

2. *Calls on* IPU Member Parliaments and their governments to invest in climate-resilient development programmes with a focus on SDGs 1 (poverty eradication), 2 (food security), 3 (health), 4 (education), 5 (gender equality), 6 (water and sanitation), 7 (affordable and clean energy), 8 (decent work), 11 (resilient communities), 13 (climate action) and 16 (peace, justice and strong institutions);

3. *Welcomes* the many and diverse national commitments to address the climate-security nexus, confine climate change, and address climate-induced security threats through mitigation, resilience-building and adaptation; and stresses that measures tend to be more conflict-sensitive if both men and women, as well as marginalized and vulnerable groups, are involved;

4. *Invites* IPU Member Parliaments to encourage their governments to join and support the Group of Friends on Climate and Security established by Nauru and Germany, made up of more than 50 States, which works to ensure that the UNSC considers the relationship between climate and security in all its decisions so that the international community is prepared before conflicts erupt or escalate, wherever climate change threatens peace and security;

5. *Encourages* IPU Member Parliaments to engage in civil conflict prevention, and to anchor risk analysis and forecasts in their policies, with a special focus on security-related tipping points in the context of climate change based inter alia on human rights indicators such as the incidence of sexual and gender-based violence;

6. *Stresses* the need to promote research, data collection and analysis of climate-related security risks including displacement resulting from rapid- and slow-onset disasters in the context of climate change, in order to be prepared for future challenges and develop prevention strategies;

7. *Calls on* parliaments to strengthen local and community governance capacities and adaptation capabilities in order to avoid human rights abuses and the destabilization of sub-regions or nations as a result of climate change;

8. *Encourages* parliaments to adopt enabling climate-responsive and gender- and conflict-sensitive legislation, including key budget laws, aimed at advancing the SDGs, sustaining peace agendas and ensuring that the climate-security nexus features regularly in their parliamentary debates; in this context, ensuring that all peacebuilding and development efforts are assessed for climate sensitivity to minimize predictable future destabilizing effects of climate change on security and prosperity; and conversely, that climate mitigation and adaptation programmes and strategies are conflict-sensitive and designed for maximising peacebuilding synergies;

9. *Calls on* governments to take concrete measures to mitigate climate risks and promote resilience to climate change, while basing these measures on the principle of common but differentiated responsibilities; and, in this context, calls on governments and parliaments to support countries affected by climate-related disasters and to provide financial, technical and capacity-building assistance, in particular from high-income economies to middle- and low-income economies, to help the latter adjust to climate change, based on the "polluter pays" principle, to share the costs more equitably between the countries most responsible for, and the countries most affected by, the effects of historic and current carbon emissions;

10. *Calls on* parliaments to hold their respective governments accountable for achieving the progress required in addressing climate-related disasters and security risks, and to urge their governments to address funding gaps for activities redressing the consequences of climate change and for adaptive measures to equip the United Nations system, other multilateral institutions, States and other relevant actors to deal with the looming changes regarding food security, displacement, and increased risk of disasters;

11. *Also calls on* parliaments to monitor climate-change mitigation and adaptation processes in line with the commitments made under the Paris Agreement; promote strong disaster risk governance to help all stakeholders coordinate at the community, regional and national levels in order to manage and reduce disaster and climate-related risks; facilitate short-term disaster management as well as long-term financing in support of resilience-oriented physical infrastructure and ecosystem-based solutions; and effectively control State finances by ensuring full transparency of expenses;

12. *Urges* parliaments to take action to strengthen our common understanding of climate-related risks and threats; to make sure that proper educational programmes are implemented and included in school curricula; and to devise easily accessible early-warning systems;

13. *Calls on* parliaments to examine all means of enhancing the resilience of people adversely affected by climate change; to develop comprehensive gender-responsive national resilience mechanisms by fully including women in the design and implementation of such mechanisms; to strengthen disaster risk reduction and prevention; and to enhance disaster preparedness;

14. *Urges* parliaments to promote and increase predictable, multi-year, unearmarked, collaborative and flexible humanitarian financing, including for disaster displacement; to connect the humanitarian-development-peace nexus with the effects of climate change; and to enable transition aid to cover urgent needs and the possibility of a stronger, faster and more inclusive rebuilding policy, according to the "build back better" approach;

15. *Calls on* parliaments to partner with civil society in a regular and consistent way in order to strengthen political will to address the climate-security nexus in a constructive, participative and forward-looking manner; and also calls in particular on all parliamentarians to engage in dialogue with youth, as they are the main group to face the consequences of climate change;

16. *Encourages* governments to fully support international working groups on climate-related disaster displacement and migration; and to implement, within the architecture of the United Nations Framework Convention on Climate Change, the recommendations of the Warsaw International Mechanism’s Task Force on Displacement;

17. *Calls on* parliaments to allow safe, orderly, legal and self-determined migration for those who have to leave their home as a result of climate change; and to enable planned, dignified and self-determined relocation;

18. *Encourages* governments and parliaments to fully implement the UN Guiding Principles on Internal Displacement; to strengthen rights and local agreements on mobility of migrant workers, nomads and pastoralists; and to implement the Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration;

19. *Also encourages* governments to reflect upon the concept of "climate passports" that would allow people who are existentially threatened by the effects of climate change and have no choice but to leave their home to exercise self-determination in deciding about their migratory options and enjoy the possibility of entering and settling in secure countries; and, in this context, to consider granting full access to civic rights to migrants who, expecting or following the complete disappearance of their country’s territory, de facto or de jure lose their citizenship;

20. *Invites* the IPU Member Parliaments to make use of their right to speak at the UN General Assembly to request follow-up on displacement and migration in the context of climate change as well as on the implementation of the Global Compacts on Migration and Refugees;

21. *Recommends* that all States concerned agree on a common position in order to impose an embargo on the export of arms to actors in States suffering from insecurity, fragility and conflicts – including as a result of climate-related disasters;

22. *Encourages* governments to include the attenuation of climate-change-related security risks in all operational areas of peacebuilding, including early warning, mediation and peace support operations; to enable the UN system to better recognize, assess and act on climate-security interlinkages; to call on the UNSC to acknowledge the threat that climate-related risks pose to international peace and security; and to support the newly created UN Climate Security Mechanism (in facilitating the creation and dissemination of adequate risk assessments and risk management strategies by relevant UN actors);

23. *Welcomes*, in this regard, concrete initiatives to strengthen capacities in the field, i.e. by establishing the first climate and security advisor at the UN mission in Somalia*;*

24. *Reminds* all States that ambitious climate protection, resilience-building and foresighted behaviour that places human beings and their needs at the centre of all political considerations is a prerequisite not only for achieving climate justice, but also for pursuing the sustaining peace agenda;

25. *Encourages* IPU Member Parliaments to set up or step up regional "climate parliaments" and follow the examples of initiatives in Asia (Bangladesh, China and India), Latin America (Bolivia, Chile, Ecuador and Peru), the Middle East and North Africa (Jordan, Morocco and Tunisia), sub-Saharan Africa (Benin, Côte d'Ivoire, Congo, Senegal and Tanzania, as well as cooperation with the Pan-African Parliament) and Europe (within the European Parliament) with the aim of educating and empowering parliamentarians in this context;

26. *Urges* parliaments to adopt, implement and monitor national action plans in line with the commitments made under the Paris Agreement and thereby establish strategies that prepare for the above-described challenges, threats and conflicts resulting from climate-related disasters and their consequences.